

«الحرية والعدالة»: 56.5% أيدوه.. و«الإنقاذ الوطني»: لا نعترف بالنتائج غير الرسمية

مؤيدون ومعارضون: المصريون يؤيدون المرحلة الأولى بفارق ضئيل



جانب من فرز الأصوات في المرحلة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور في إحدى لجان القاهرة امس (رويترز)

القاهرة - رويترز: قال مسؤولون من المؤيدين والمعارضين أمس بعد الجولة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور أن المصريين أيدوه بفارق ضئيل.

ويقول محللون أن من المرجح أن تكون نتيجة الجولة الثانية التي ستجري الأسبوع المقبل «نعم» أيضا نظرا لأن المحافظات التي ستشهد الجولة الثانية ينظر لها على أنها أكثر تعاطفا مع الإسلاميين مما يعني الموافقة على الدستور في نهاية المطاف.

وقال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين والذي دفع بحرسى إلى الرئاسة أن 56,5% أيدوا مشروع الدستور، وليس من المتوقع الإعلان عن النتائج الرسمية قبل الجولة التالية. وفي حين أقر مسؤول معارض بأن الجبهة المؤيدة لمشروع الدستور سببت المرحلة الأولى من الاستفتاء الدستوري قالت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة إنها لا تعترف بالنتائج غير الرسمية.

وقالت أيضا في بيان أصدرته أمس إن الاقتراع اتسم بانتهاك «الإخوان المسلمون وسلطتهم لكل معايير النزاهة». وقالت جبهة الإنقاذ الوطني إنها تدعم مطلبى المنظمات الحقوقية المتمثلين في تلافى كل الانتهاكات التي سيطرت على المرحلة الأولى... وأن تقوم «اللجنة العليا للانتخابات» بإعادة المرحلة الأولى بشكل كامل.

وقالت المعارضة أنه لم يكن من المفترض إجراء الاستفتاء على الدستور في ظل الاحتجاجات العنيفة التي تشهدها البلاد التي تتابعها عن كذب الدول في الخارج المعرفة كيف يتعامل الإسلاميون الذين ينظر لهم بتوجس منذ زمن طويل في الغرب وهم في السلطة.

وقال عماد صبحي وهو نائب يعيش في القاهرة: «لا يصح إجراء استفتاء في ظل الحالة التي تشهدها البلاد من دماء وقتل وانعدام للأمن... إجراء الاستفتاء والبلد في هذه الحالة لا يمكن أن يعطي نتيجة سليمة».

لكن في وقت متأخر أمس الأول ومع اقتراب موعد إغلاق مراكز الاقتراع هاجم إسلاميون مقر صحيفة حزب الوفد وهو من أحزاب جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة التي كانت تدعو إلى رفض الدستور في

البرادعي: الوطن يزداد انقساما وركائز الدولة تنهار



الاستفتاء. وقال مسؤول رفيع في غرفة عمليات حزب الحرية والعدالة الذي أجروه أظهر أن المعسكر الذي المسلمون والتي تشكلت لمناجبة التصويت «لرويترز» إن نتيجة الاستفتاء أظهرت موافقة 56,5% على الدستور.

وكان لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين مندوبون في كل مراكز الاقتراع تقريبا في جميع المحافظات العشر بما في ذلك القاهرة. وأضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه إن هذه الحصيلة اعتمدت على فرز الأصوات في أكثر من 99% من مراكز الاقتراع.

وكتب السياسي المعارض محمد البرادعي يقول على تويتر: «الوطن يزداد انقساما وركائز الدولة تنهار. الفقر والأمية هما الأرض الخصبة للتجارة بالبدن، درجة الوعي تنامي بسرعة ومصر الثورة ليست بعيدة المثل».

وقال مسؤول في المعارضة إن الاستفتاء أصبح فيما يبدو لصالح الإسلاميين الذين أيدوا الدستور بعد أن قالت المعارضة في وقت

متأخر أمس الأول مع انتهاء عملية التصويت إن استطلاع آراء الناخبين الذي أجروه أظهر أن المعسكر الذي قال «لا» هو الفائز. ولكن مع مواصلة عمليات الفرز قال مسؤول آخر بالمعارضة يتابع التصويت «لرويترز» أن التصويت متقارب جدا». وقال عصام أمين متحدثا في شارع بالقاهرة ومكررا موقف المعارضة: إن الدستور يحتاج إلى توافق لا موافقة الأغلبية البسيطة «حتى وإن صحت النتيجة هذا لا يعني أن الدستور يمكن أن يمر لأنه يعني أن أكثر من 40% من الشعب لا يوافقون عليه».

وحتى الخسارة بفارق ضئيل يمكن أن تزيد من جراحة اليساريين والإشراكيين والمسيحيين والمسلمين ذوي الفكر الأيسر ليبرالية الذين يشكلون المعارضة المنتهتة والتي تعرضت للهزيمة في الانتخابات مرتين منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك العام الماضي.

وتجمعت معا هذه الفئات في جبهة الإنقاذ الوطني والتي تجمع شخصيات بارزة مثل البرادعي المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية

التابعة للأمم المتحدة والحائز على جائزة نوبل للسلام والأمين العام السابق لجماعة الدول العربية عمرو موسى واليساري البارز حمدين صباحي. وفي حالة الموافقة على الدستور سيعقب الاستفتاء انتخابات برلمانية في أوائل العام القادم. ويقول زعماء معارضون إن جبهة الإنقاذ الوطني من الممكن أن تساعد على توحيد المعارضة في تلك الانتخابات بعد انقسام في صفوف المعارضة في الانتخابات السابقة.

لكن محللين يتساءلون عما إذا كانت مجموعة بهذه التشكيلة قادرة على اللقاء حتى الانتخابات البرلمانية. وحلست المحكمة الدستورية في يونيو مجلس الشعب الذي انتخب في وقت سابق من العام الحالي.

وشاب العنف في القاهرة ومدن أخرى الفترة التي سبقت الاستفتاء. ولقي عشرة أشخاص على الأقل حتفهم عندما اشتبك مؤيدون ومعارضون برمي خلال مظاهرات أمام قصر الرئاسة في وقت سابق

ولي عهد قطر: نهضة مصر لصالح الأمة العربية والإسلامية



ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

الدوحة - أ.ش.: أكد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر أن مصر من أهم دول المنطقة وأن نهضتها لصالح الأمة العربية والإسلامية.

وقال الشيخ تميم - في لقائه أمس بالدوحة مع عدد من المفكرين والإعلاميين العرب - أن قطر تنظر لمصر من هذا المنطلق لأنها تدرك أن نهوض مصر فيه الخير لكل دول المنطقة وشعوبها.

وأضاف أن قطر لا تتدخل في الشأن المصري وأنها ستتعاون مع أي حكومة أو نظام يختاره المصريون.

وأعرب ولي عهد قطر عن استعداد بلاده لمساعدة الشعب المصري من خلال ضخ مزيد من الاستثمارات في مشاريع تحدها الحكومة المصرية أيا كانت وترى أنها في صالح الشعب وتؤدي إلى تنميته ونهضته.

ونفى الشيخ تميم بن حمد ما يتردد عن دعم قطر لفصيل سياسي معين، وقال إن قطر ترضى بما يرضيه الشعب المصري وأنها ستدعم هذا الشعب أيا كانت الحكومة والنظام الذي يختاره. وأوضح أنه كانت توجد بعض المشاكل مع النظام السابق قبل الثورة، مضيفا أن الخلافات تركزت حول وجهة النظر لبعض القضايا العربية خاصة قضية الشعب الفلسطيني.

وحول ما يتردد عن سعي قطر لشراء قناة السويس، أبدى ولي عهد قطر تعجبه ممن يطلق هذا الكلام وقال انه لا يعلم من يطلق مثل هذه الشائعات، مستنالا «وهل قناة السويس معروضة للبيع حتى يتقدم أحد لشراؤها».

وبشأن ما يتردد عن مساندة قطر للثورات العربية، أكد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أن بلاده تدعم الشعوب من مطلق إنساني لكنها لا تتدخل في اختيار من يملأها.

وقال إن ما يقال عن توجيه الشعوب من قبل دول أو حكومات أو أجهزة للقيام بثورات فيه إهانة لهذه الشعوب التي انتفضت لأسباب داخلية تتعلق بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية.

وأعرب في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن هذه الثورات هي في صالح الشعوب على المدى الطويل حتى لو حدث تعثر في المراحل الانتقالية لكن التاريخ يؤكد أن إرادة الشعوب تنصر في النهاية.

رئيس الوزراء المصري يدعو القوى والتيارات السياسية إلى تقبل نتائج الاستفتاء

القاهرة - كونا: دعا رئيس مجلس الوزراء المصري د. هشام قنديل جميع القوى والتيارات السياسية إلى تقبل نتائج الاستفتاء على الدستور الجديد. واثاد قنديل في تصريح له أمس بحرص الناخبين على المشاركة بفاعلية والإدلاء بأصواتهم في المحافظات العشر التي جرى فيها الاستفتاء على مشروع الدستور أمس الأول بما يعكس روح المسؤولية التي يتحلى بها الشعب المصري.

وأعرب عن الشكر لكل من ساهم في خروج المرحلة الأولى من الاستفتاء بهذا الشكل الحضاري، مشيدا بالدور الكبير الذي قام به القضاة ورجال القوات المسلحة والشرطة. وأكد فقته بأن تشهد المرحلة الثانية من الاستفتاء على سنجري يوم السبت المقبل مزيدا من الأقبال من جانب الناخبين.

النيابة تعثر على فوارغ طلقات استخدمت في محاولة اقتحام حزب الوفد

القاهرة - أ.ش.: أمر المستشار محمد ذكري الحماني العام الأولى للنيابات شمال الجيزة الكلية، أمس، بإرسال فوارغ طلقات ومقذوفات نارية إلى المعمل الجنائي لتحليلها ومعرفة الجهة التي تتبناها، وذلك بعد أن تم العثور عليها أثناء إجراء النيابة للمعاينة بمديرية أمن خلفته محاولات اقتحام مقر حزب الوفد أمس الأول، وما شهده مقر الحزب من أحداث عنف تمثلت في محاولات اقتحام مقر الحزب وإضرام النيران به.

وقام فريق من محققى النيابة العامة أمس بإجراء معاينة لمقر الحزب الذي شهد مساء أمس اشتباكات عنيفة استخدمت فيها أسلحة نارية، وكانت جبهة الإنقاذ الوطني وقالت مساء أمس الأول أن ما رصدهت دورها من مخالفات «يشير إلى رغبة واضحة في تزوير إرادة الناخبين تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين بغرض ترمير دستور الجماعة».

معتصمون يمنعون رئيس المحكمة الدستورية بمصر من الدخول إلى مقر المحكمة

القاهرة - كونا: منع معتصمون رئيس المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة أمس من الدخول إلى مقر عمله داخل المحكمة لإدارة شؤونها. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أ.ش.) أن رئيس المحكمة المستشار ماهر البحيري قام بإجراء اتصالات بمديرية أمن القاهرة وإبلاغها بما قام به المعتصمون من منع لقضاة المحكمة من الدخول للمحكمة. وأشار إلى أن المعتصمين يتواجدون بشكل كثيف أمام كافة أبواب المحكمة الدستورية.

وكان التحالف المصري لمراقبة الانتخابات الذي يضم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعها 122 جمعية حقوقية وتنموية قبال أمس الأول إن أسوأاً وزعت على ناخبين ليصوتوا بالموافقة. وأضاف في بيان «رصد مراقبو التحالف منع بعض الناخبين من التصويت». وتابع أن بين ممن منعوا من التصويت مسيحيات وسافرات.

منظمات حقوقية تطالب بإعادة المرحلة الأولى للاستفتاء: وقعت العديد من التجاوزات تؤدي إلى إفساد العملية بالكامل

من 1500 محضر في الأقسام (الشرطة) تشير إلى انتهاكات جسيمة». وأضاف أن نساء ذهبن إلى لجان الانتخاب في الساعة الثامنة صباحا بالتوقيت المحلي ولم يتمكن من الإدلاء بأصواتهن قبل الساعة السادسة مساء.

وقال البرعي «نحن نقدم هذه البلاغات إلى النائب العام.. هناك جرائم جنائية تنطبق عليها هذه البلاغات. منتحل صفة قضائية هذه جريمة جنائية». ووفق إعلان دستوري صدر في مارس العام الماضي يجب أن يشرف قضاة على التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج باعتبار ذلك وسيلة لتجنب أي تزوير.

وقال البرعي أنه يطالب وزير العدل المستشار أحمد مكي بتشكيل لجنة تحقيق قضائية في البلاغات. وأضاف «كل اللي نملكه الآن أن نطالب اللجنة العليا بأن تقوم طواعية بإلغاء المرحلة الأولى. إن لم يحدث فيسكون لكل حادث حديث».

ولم يتسن الاتصال بمسؤولي لجنة الانتخابات للحصول على تعليق. وكانت جبهة الإنقاذ الوطني قالت مساء أمس الأول أن ما رصدهت دورها من مخالفات «يشير إلى رغبة واضحة في تزوير إرادة الناخبين تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين بغرض ترمير دستور الجماعة».

وكان التحالف المصري لمراقبة الانتخابات الذي يضم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعها 122 جمعية حقوقية وتنموية قبال أمس الأول إن أسوأاً وزعت على ناخبين ليصوتوا بالموافقة. وأضاف في بيان «رصد مراقبو التحالف منع بعض الناخبين من التصويت». وتابع أن بين ممن منعوا من التصويت مسيحيات وسافرات.



أفراد من شرطة مكافحة الشغب وأليات من الجيش في محيط قصر الاتحادية الرئاسي (أ.ف.ب)

مبارك الذي أسقطته انتفاضة شعبية بدأت في 25 يناير 2011 والذي كانت استفتاءات مزورة أجريت في عهده.

وجاء بالبيان أن أعمال «عنف وبلطجة سياسية» شابت الاقتراع. وقال النشاط الحقوقي البارز نجاد البرعي في المؤتمر الصحافي «أي عيب في سلامة الإجراءات يطل العملية بالكامل». وأضاف أن اللجنة العليا للانتخابات يجب أن تعترف «بأنها لم تكن قادرة على إجراء استفتاء جيد».

وأضاف أن الاستفتاء أجري وسط حصار مقرى حزب الوفد والتهديدات والمخاوف من الاعتداء على مقر حزب الوفد الذي تتخذ منه جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة التي تطالب الناخبين برفض مشروع الدستور مقرا لإجتماعاتها ومؤتمراتها الصحافية. وعنونت المنظمات بيانها «رغم الثورة استفتاء على الطريقة المباركية» في إشارة إلى الرئيس السابق حسني

الجمعية التأسيسية قال إنه أصدر 24 ألف تفويض لمنظمات المجتمع المدني بالمراقبة داخل اللجان.

وقال بيان المنظمات الحقوقية ان الحبر الفوسفوري الذي يغمس فيه الناخبون أصابعهم ضمانا لعدم تكرار التصويت من قبل أي منهم لم يكن موجودا في بعض اللجان.

وناشد اللجنة العليا للانتخابات اتخاذ ما يلزم منعا لتكرار المخالفات في المرحلة الثانية. وأضاف ان الاستفتاء أجري وسط حصار مقرى حزب الوفد والتهديدات والمخاوف من الاعتداء على مقر حزب الوفد الذي تتخذ منه جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة التي تطالب الناخبين برفض مشروع الدستور مقرا لإجتماعاتها ومؤتمراتها الصحافية. وعنونت المنظمات بيانها «رغم الثورة استفتاء على الطريقة المباركية» في إشارة إلى الرئيس السابق حسني

القاهرة - رويترز: طالبت منظمات مصرية تراغب حقوق الإنسان اللجنة العليا للانتخابات أمس بإعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد بسبب مخالفات شابت الاقتراع وتبنت مطلبها جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة.

وقالت المنظمات وبينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كبرى المنظمات الحقوقية المصرية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية في بيان في مؤتمر صحافي أديع تلفزيونيا «المنظمات الحقوقية (الموقعة على البيان) تطالب بإعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء».

وأضاف البيان الذي تلاه بهي الدين حسن رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان «وقعت خلال اليوم (الانتخابي) العديد من التجاوزات والانتهاكات التي تؤدي إلى إفساد العملية بالكامل».

«أهم التجاوزات.. عدم توافر الإشراف القضائي الكامل.. انتحال صفة قاض (من قبل بعض المشرفين).. منع مراقبي المنظمات من حضور أعمال الفرز.. الدعاية الدينية واسعة النطاق.. تعطيل الاقتراع عمدا (في بعض اللجان).. التصويت الجماعي (نيابة عن ناخبين لم يحضروا) في بعض اللجان». وتابع أن المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يرأسه المستشار حسام الغرياني الذي رأس